موجة التحول الدمقراطي في بلدان العالم العربي الخلفيات و الأبعاد

الأستاذ : فكـــرون عبـد الحـــق

أستاذ مشارك قسم علم الإجتماع

جامعة محمد صديق بن يحي - جيجل -

ملخص :

تحدث المفكر صاموئيل هانتنجتون عن موجات التحول الديمقراطي في العالم خاصة مع انهيار المعسكر الاشتراكي ، واشار الى الموجات المضادة لهذا التحول عبر العديد من جهات هذا الكون ، وان لم يتوسع في هذه الدراسة في شؤون العالم العربي فالملاحظ ان هذه الموجة قد وصلت مؤخرا الى بلداننا وان تأثير كرة الثلج بدا واضحا في المدة الأخيرة .

ان تسارع الأحداث في اتجاه التحول الديمقراطي او "دمقرطة" البلدان العربية فتح لنا شهية الخوض في هذا الموضوع الذي يشد انتباه الباحثين و الساسة و أصحاب القرار في اطار تطلع دائم نحو التغيير _ كل حسب منظوره بالطبع_ لكن السؤال المطروح في هذا السياق و بخصوص عالمنا العربي بالتحديد ، هل اننا بصدد تحول ديمقراطي فعلي ام أننا في حالة من الفوضى تسعى بعض الأطراف الى استغلالها لامتطاء موجة السلطة في اطار جديد من التحالفات بين الداخل و القوى المهيمنة ؟ تحالفات املتها الظروف الدولية الراهنة لا تنال منها الشعوب العربية الا الزيد ، اما المنافع فهي للقوى العظمى التي تنظر للعالم العربي كرقعة جيو- استراتيجية هامة تتوفر على خزان النفط الذي لا بد ان يستغل للحفاظ على الآلة الانتاجية الغربية وصون مكانة الربيب إسرائيل .

Summary:

Occur thinker "Samuel Huntington" waves of democratization in thé world, especially with thé collapseof thé socialist camp, And pointed to thé waves of anti-this transformation across'many views of thé universe, and did not elaborate in this study in thé affairs of thé arab word but thé noticeable that this wave has arrived recently to our countries and that snowball effect becameclear in thé last term.

The accélération of events in thé direction of democratization or thé "democratization" of Arab countries to open our appetite to go into this subject that draws thé attention of researchers, politicians and decision-makers within thé framework of a permanent aspiration towards change - each according to his perspective, of course - But thé question in this context and on thé Arab world in particular, is that we are a real démocratie transition or are we in a state of chaos some parties are seeking to exploit to ride thé wave of power in thé new window of alliances between thé inside And thé powers that be? Alliances dictated by thé current international circumstances do not undermine thé Arab peoples only butter, but thé benefits are thé forces Gréât look for thé Arab world an important geo-strategic area available on thé oil réservoir, which must not be used to keep thé
western machine productivity and foster conservation status of Israël

مقدمـــة :

تسارعت وتيرة الحراك الاجتماعي في العديد من البلدان العربية ، وطالت ساعات المخاض ، دون ان تولد الديمقراطية التي شكلت المطلب الأساس للجماهير التي ثارت ضد استبداد العديد من الحكام العرب الذين تشبثوا بالكرسي و بالحكم لمدد طويلة ، واستأثروا بخيرات بلدانهم بمعية الحواشي و الموالين ، حارمين غالبية الشعوب ، مطبقين عليهم دفتي القهر و الحرمان . حرمان طال و استبداد عمر طويلا فجوبه بهبات جماهيرية عرفت بدايتها لكن لم تحدد بعد نهايتها و غايتها ، و بدت أقرب الى الفوضى من العمل المنظم الهادف و كشفت عن تأزم العلاقة بين الحاكم و المحكوم في منظومة الحكم العربي التي يطبعها تعطيل الدساتير و القوانين و عطب آليات الدولة التي كان من المفروض ان تقوم بوظائف عدة لخدمة الشعوب ، حيث ان تكلس النظم السياسية العربية و تعطيل سبل التداول السلمي على السلطة ضيق مجال المنافسة و المشاركة اللتان تعدان جوهر العملية الديمقراطية كما يقول المفكر صاموئيل هانتنجتون ، واقتصرت بذلك العملية السياسية في هذه البلدان على الانقلابات او الانتخابات المزورة .

وان كان العديد من المفكرين يربطون بين الحرية و الديمقراطية و يعتبرون هذه الأخيرة منهجا ووسيلة لحل مشكل السلطة ، فهي اي الديمقراطية بالنسبة للعرب مقاومة العسف الداخلي و الخارجي كما يقول الاستاذ برهان غليون ، عسف داخلي يطبعه الاستبداد و الظلم و الحرمان و اخر خارجي يتميز بالهيمنة و الاختراق و التبعية واغتصاب السيادة .

على هذا الاساس فان دراسة موجة التحول الديمقراطي على حد تعبير المفكر صاموئيل هانتنجتون توحي لنا بدراسة خلفياتها و ابعادها و الموجات المضادة لها سواء كانت داخلية او خارجية و التي تكون قد اثرت فيها و جعلتها اقرب الى الفوضى والغوغاء.

و ان سلمنا ان الشعوب العربية كانت ومازالت تتوق الى الحرية و الديمقراطية _ كآلية للحكم و تنظيم السلطات _ فان توقيت و سيرورة هذا الحراك يوحي بانه هناك ايادي خفية تحرك رياح التغيير بما يخدم مصالحها و اهدافها بناء على وصفات و اجندات اعدت سلفا في مخابر اجنبية متخصصة ووجدت من يتبناها في الداخل العربي لأسباب معروفة .

الاطار النظري للدراسة :

قبل الخوض في هذه الدراسة المتواضعة ، يبدو انه من المهم ضبط جملة من المصطلحات التي تشكل مفاتيح هذا البحث من ذلك مصطلح الدولة حيث تشير موسوعة السياسة ان الدولة : « هي الكيان السياسي و الاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية و موضع السيادة فيه ، بحيث تعلو ارادة الدولة شرعا فوق ارادات الأفراد و الجماعات الاخرى في المجتمع ، وذلك من خلال امتلاك سلطة اصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الاكراه و حق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع و تأمين السلم و النظام و تحقيق التقدم في الداخل و الامن من العدوان في الخارج.

تتألف عناصر الدولة من الشعب و الارض و السلطة ، ومن الناحية القانونية تعتبر الدولة شخصية قانونية موحدة، وكيانا جماعيا دائما ، يتمتع بسلطة الامر و النهي على نحو فريد في المجتمع ، يضم هيئة من الأشخاص الطبيعيين ، يديرون السلطة العليا للدولة و التي تمارسها عنها وكالة ، الحكومة ... .» [1].

وبما ان كل دولة في عصرنا الحديث يحكمها دستور الذي يعد القانون الأسمى الذي تحتكم اليه المؤسسات و الافراد فهو يعني « القانون الدستور هو المادة التي من خلالها تستوحى الأنظمة و القوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها ، الدستور هو القانون الأسمى للبلاد ، وهو يحدد نظام الحكم في الدولة و اختصاصات سلطاتها الثلاث و تلتزم به القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي ، فالقانون يجب ان يكون متوخيا للقواعد الدستورية و كذلك اللوائح يجب ان تلتزم بالقانون الاعلى منها مرتبة ، واذا ما كان القانون نفسه متوخيا القواعد الدستورية .» [2].

اما السيادة فتعني « ... ان (السيادة) شرط للاستقلال السياسي الذي تتمتع به الدولة عندما تعترف بها الدولة الاخرى بوصفها المصدر الوحيد للممارسة الشرعية للسلطة داخل اراضيها ... و يستعمل المصطلح ايضا لوصف السلطة المطلقة لشخص او مؤسسة ضمن مجتمع سياسي في وضع القوانين الملزمة على اعضاء ذلك المجتمع كافة و تفسيرها و تنفيذها » 3 .و السيادة هي: «... بالنسبة الى النظام الديمقراطي الداخلي ،السيادة هي خاصية تمنح للشعب و مصدر تنبثق عنه مباشرة او غير مباشرة كل شرعية مؤسساتية . » [4].

و ضمن هذا التسلسل فان مفهوم السلطة هو: « المرجع الاعلى المسلم له بالنفوذ ، او الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض ارادتها على الارادات الاخرى ، بحيث تعترف الاخرى

لها بالقيادة و الفضل بقدرتها و بحقها في المحاكمة و انزال العقوبات و بكل ما يضفى عليها الشرعية و يوجب الاحترام لاعتبراتها و الالتزام بقراراتها ... . » [5] .

والشرعية في القواميس و المعاجم السياسية هي : « مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون او عرف معتمد و راسخ ، ديني او مدني) يرمز الى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم المتضمنة ، توافق العمل او النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي الى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي . » [6] .

تحدد موسوعة السياسة مفهوم الديمقراطية بانه : « نظام سياسي _ اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع و الدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين و مشاركاتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة ، اما اساس هذه النظرية فيعود الى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة (انظر مونتسكيو) و مصدر الشرعية ، و بالتالي فان الحكومة مسؤولة امام ممثلي المواطنين و هي رهن ارادتهم... . ان تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية و تعدد النظريات بشانها ، علاوة على تميز انواعها و تعدد انظمتها و الاختلاف حول غاياتها و محاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم و تكوينات اجتماعية و تاريخية مختلفة يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق و ثابت مسألة غير واردة عمليا ... .» [7] .

و يعرفها المعجم الحديث للتحليل السياسي بأنها : « شكل من الحكم يمارس فيه الشعب (Demos في الإغريقية) السلطة السياسية بالعمل بوصفه السلطة التي تضع السياسات (الديمقراطية المباشرة) او عن طريق اختياره اولئك الذين يضعون السياسات نيابة عنه (الديمقراطية التمثيلية) ... .» [8]

اما معجم مصطلحات التاريخ فانه يحدد مفهوم الديمقراطية قريب من ذا الذي اوردنا حيث يشير : « عرفت الديمقراطية قديما في بلاد اليونان ، تتألف من مقطعين هما Demo و يعني الشعب و Kratos و يعني الحكم اي حكم الشعب ، لذلك يعرف الحكم الديمقراطي بأنه : حكم الشعب نفسه بنفسه ، سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة . وقد مورست الديمقراطية باسمى معانيها زمن الرسول صل الله عليه و سلم و الخلفاء الراشدين بعده ، اذ ساوى الاسلام بين جميع المسلمين سادة و مسودين ، لا فرق بين جنس و جنس او بين لون و لون ، فهم متساوون في الحقوق والواجبات لا فضل لأحدهم على اخر إلا بالتقوى ... . » [9] .

و الملاحظ انه عند الخوض في مفهوم الديمقراطية لا يمكن تجاوز اراء و مفاهيم كبار المفكرين الذين خاضوا في الموضوع و منهم شوميبتر الذي قال ان : « النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات .» [10] . من خلال هذا المفهوم فان مفتاح الوصول الى السلطة في النظم الديمقراطية هو التنافس على الاصوات في اطار العملية الانتخابية مهما كان نوع هذا الانتخاب ، لان الانتخاب حسب شومبيتر هو تفويض للمترشح لحيازة السلطة في اي مستوى و في اية جهة بما تتضمنه هذه السلطة من وسائل القمع و الاكراه و قدرة على تطبيق القانون .

من جهة اخرى فان الباحث صامويل هانتنجتون يشير بان « ديمقراطية اي نظام تقاس بمدى اختيار اقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة و نزيهة و دورية يتنافس فيها المترشحون على اصوات الناخبين ، ووفق هذا المفهوم فان الديمقراطية تشتمل بعدين هما التنافس و المشاركة . » [11] . وحسب هانتنجتون فان عملية صناعة القرار تشكل عصب النظام السياسي ، و اختيار صناع القرار من خلال الانتخابات التي تحمل صفة التنافس و المشاركة يعد اساس العملية الديمقراطية لان النظام السياسي الذي يحرم نسبة من مواطنيه من التصويت لا يعد نظاما ديمقراطيا ، و يضيف هانتنجتون الى خاصيتي التنافس و المشاركة في العملية الديمقراطية فكرة الاستقرار او الهيكلة المؤسساتية و لو ان النظم السياسة تتفاوت من حيث درجة الاستقرار ، كما ان هناك بعض النظم الشمولية قد وفرت قدرا هاما من الاستقرار .

من المفكرين العرب الذين خاضوا في الحديث عن الديمقراطية وحملوا هذا الهم منذ مدة ، يمكن الاشارة الى المفكر برهان غليون الذي يشير الى الديمقراطية و يقول: « ان مضمونها الحقيقي بالنسبة للعرب اليوم هو المقاومة : مقاومة العسف الداخلي وسياسية الاستبعاد و مقاومة العسف الخارجي و افتقاد السيادة و اغتصاب استقلالية القرار القومي . » [12] . وهو بذلك اذن انما يربط الديمقراطية بالحرية و المقاومة ، مقاومة على الصعيد الداخلي لكل اشكال الديكتاتورية و الاستبداد و التعسف ومقاومة البيئة الخارجية و القوى الاجنبية التي نالت من السيادة الوطنية للدول العربية في اطار ما يسمى بالتبعية المميتة و الاختراق القاتل .

و يضيف برهان غليون ان الديمقراطية ليست مجرد شعار يرفع من حين لاخر ليغطي التناقضات الداخلية و يمكن من تجاوز الراهن المحلي بل هي منطلق سياسي حيث يقول : « ينبغي ان ندرك ان الديمقراطية هي نظام حكم ، اي نظام مؤسسة ، وانها

تطمح كنظام ان تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع ، بقدر ما ترتبط هذه السلطة بحياة هذا المجتمع في كل اوجهها . » [13] .

اذن يربط برهان غليون بين الحرية و الديمقراطية و يؤكد على وجوب المقاومة لكل مظاهر الاستبداد و التعسف و يلح على ان الديمقراطية هي الوسيلة الافضل لحل مشكل السلطة في المجتمع وهي الواقي عندما يتعلق الامر بالتدخل الاجنبي لان كل ديكتاتورية يضيف هذا الباحث هي الشكل السياسي لصيانة وتعميق هيمنة مصالح اقلية اجتماعية ، وهي تخلق الشروط الموضوعية للتقهقر والتفكك القومي .

هانتنجتون وموجة التحول الديمقراطي :

ان الديمقراطية في الدول الرأسمالية او دول الموجة الاولى على حد تعبير هانتنجتون تبدو ميزتها في ان السلطة السياسية فيها ترتكز على نظرية السيادة الشعبية اذ يتم في هذه الدول اختيار الحكام عن طريق الانتخابات الحرة يمكن من خلالها الاختيار بين عديد المترشحين و تبرز فيها آليات الفصل بين السلطات التي نادى بها منتسكيو و اخرون حيث تقيد سلطة الحكام و توفر للمحكوم حريات عدة .

ويشير الباحث صاموئيل هانتنجتون ان الدول التي تحولت الى الديمقراطية في الموجة الثالثة سواء بالتحول او بالإحلال او بالإحلال التحولي بينها سمات مشتركة عديدة ، اذ من بين قرابة 25 حالة تمت او على وشك الاتمام حتى عام 1990 . لم تكن هناك سوى حالتين نتج التحول فيها عن غزو اجنبي و فرض التغيير و هما حالتي باناما و جرينادە ، وبما ان كتابه صدر سنة 1993 فانه لم يشير بالتفصيل الى حالات دول العربية و الاسلامية من ذلك العراق و الصومال و افغانستان ، حيث ان السؤال المطروح هل تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من احلال الديمقراطية في هذه الدول _ على سبيل المثال _ عندما قدمت اليها على ظهر الدبابة و الطائرة ام ان القضية قضية مصالح و نفط و تموقع استراتيجي لا اكثر .

من جهة اخرى يربط المفكر هانتنجتون بين النمو الاقتصادي و التحول الديمقراطي مشيرا ان النمو الاقتصادي يزعزع النظم الشمولية ، اذ يقول « ان معظم الدول الغنية ديمقراطية و معظم الدول الديمقراطية _ باستثناء الهند _ غنية . » [14] . ولو انه يقر بان هذا النمو ليس هو العامل الوحيد الذي يمكن من ارساء الديمقراطية بحيث وحسب الدراسة اوردها المفكر فان كل من الكويت و السعودية و الامارات ذات دخول

مرتفعة لكنها غير ديمقراطية لكن بالمقابل هناك بعض الدول الفقيرة لكن لها تجارب ديمقراطية.

هانتنجتون يشير كذلك الى ان التحولات التي شهدتها الكنيسة الكاثوليكية و الاجراءات التي ترتبت على المواجهة بين الكنيسة و النظام الشمولي مكنت من التحول الديمقراطي عدا حالات نادرة خاصة في امريكا اللاتينية و اسيا ، بمعنى ان الكنيسة الكاثوليكية كان لها دور في بسط الديمقراطية وهو نفسه الدور الذي يمنحه الباحث للولايات المتحدة الامريكية ، اذ يربط بين النفوذ الامريكي والديمقراطية و يقول « اما الدول غير الديمقراطية في افريقيا و الشرق الاوسط و قلب اسيا فكانت اقل عرضة للنفوذ الامريكي ... و يبحر الاسطول الامريكي في مياه جمهورية الدومينيكان و هايتي و باناما و جريناده حين الضرورة لنصرة الديمقراطية ... »[15].

هذا الحكم بالطبع يجانب الصواب لان الولايات المتحدة الامريكية ما كانت لتتحرك هنا و هناك الا لنصرة مصالحها و الحفاظ على مناطق نفوذها.

هانتنجتون الذي تكلم عن دور الكنيسة الكاثوليكية في موجات التحول الديمقراطي و الذي تحدث عن تاثير كرات الثلج في هذا التحول و الموجات المضادة ، اشار الى ان الاسلام يعادي الديمقراطية اذ يقول : « و هناك نسخة اقل حدة من عقبة الموروث الثقافي ترى ان المسألة ليست ان ثقافة ما او اخرى تلائم الديمقراطية و تتقبلها و انما هناك ثقافة ما او بعض الثقافات تعادي الديمقراطية ، و الثقافتان الأكثر شهرة في هذا الصدد هما الكونفوشيوسية و الاسلامية . »[16] . ويفصل الكاتب في بعض القيم الاسلامية التي تتناسب مع الديمقراطية لكنه يشير الى بعض العوائق ، من ذلك عدم التمييز بين المجتمع الديني و المجتمع السياسي بحكم ان شرعية الحكومة تنبع من العقيدة الدينية و الممارسة الدينية ، فهي تختلف مع متطلبات السياسة الديمقراطية ، و لعل الدولة الاسلامية الوحيدة التي احتفظت بالديمقراطية _ حسبه _ هي تركيا، و من الدول العربية لبنان ، واشار الى صعود الاصولية في بعض الدول العربية ، و يختم بان غالبية الدول التي كانت تؤهلها ظروفها للتحول الديمقراطي في التسعينيات هي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، فالرخاء الاقتصادي ملحوظ في هذه المنطقة ، الا انه قد عزز السيطرة البيروقراطية للدولة و بالتالي هيأ مناخا لا يتناسب و التحول الى الديمقراطية.

و الملاحظ ان الباحث قد اسقط تجارب دول اخرى على منطقتها العربية دون ان يراعي خصائص هذه الدول من حيث التاريخ و الجغرافيا و الموروث الثقافي و الاوضاع

الاقتصادية – الاجتماعية و خاصة الحالة السياسية في كل دولة على حد تعبيره ، كما انه كان اسيرا لبعض الاحكام المسبقة التي لا تستند الى معطيات علمية فالقول بان الولايات المتحدة الامريكية كما يشير ترعى و تؤيد الديمقراطية فيه الكثير من المغالطات كما ان الاشارة الى الدين الاسلامي كعائق لاحلال الديمقراطية يعبر عن عدائية واضحة لان بعض الدول المسيحية و الكيان الصهيوني – اليهودي و بعض الأقوام التي لا تدين بالاسلام مازالت تعادي الديمقراطية .

ان الانتخابات هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية ، و كانت في الموجة الثالثة هي ايضا سبيل انهاك النظم الشمولية و الطريق الى انهائها . كما يشير ذات الباحث الذي يرى كذلك ان العنف قد يصاحب عمليات التحول في بعض الاحيان ، اذ في 30 حالة تحول في اطار الموجة الثالثة لقي نحو 20 الفا حتفهم في مختلف الدول في الفترة من 1974 – 1990 ، علما ان هانتنجتون يقول بان كل موجة تحول ديمقراطي تعقبها موجة عكسية من اجل العودة الى النظام الشمولي.

خصائص النظم العربية :

تبدو البلدان العربية عالما واحدا يمتد من الخليج المحيط بمساحة اجمالية تقارب 13 مليون كم^2 و بتعداد سكاني في حدود 350 مليون نسمة , هذه البلدان و رغم تجانسها النسبي من حيث التركيبة الاجتماعية فان نظمها السياسية تختلف من نظم ملكية بما فيها الإمارات و السلطنة الى نظم جمهورية , جل هذه البلدان خضعت للاستعمار سواء كان استعمارا استيطانيا مباشرا أو وصاية و انتدابا و العديد من هذه البلدان خاضت حروبا و ثورات من اجل الاستقلال .

و بالنظر للتركيبة الاجتماعية في البلدان العربية يتضح ان البناء الاجتماعي تحكمه القبلية و العشائرية ، و بالرغم من مظاهر العولمة و ثورة الاتصالات في عصرنا الحالي ، فان الانسان العربي مازال مشدودا الى قبيلته او عشيرته او قريته او جهته سواء كان في المشرق او المغرب العربيين و بالرغم كذلك من ارتفاع المداخيل البترولية في عديد هذه الأقطار فان البارز هو العودة الى العصبية القبلية كما ان الدولة الحديثة في هذه البلدان لم تطور و تتطور لان تلغى هذه الروابط القبلية و تعوضها بروابط مؤسسة , اذ تقول في هذا الإطار الدكتور ثناء فؤاد عبد الله : « ان جوهر الممارسة القبلية في المجتمع العربي تتجسد في ذوبان شخصية الفرد في القبيلة ... . و السؤال الآن : الم يتجاوز الوعي العربي لدى الانسان العربي المفهوم القبلي ؟... . و بوجه عام يمكن القول ان المدنية او المجتمع او الدولة في الاطار العربي لم تفلح في تطوير اشكال اجتماعية او علاقات

اجتماعية قادرة على انتاج بنى أصيلة بديلة للتكوينات التقليدية , ولذا فان صلة القربى والتقارب الديني تظل هي الخلفيات الاساسية للولاء و التحالفات الاجتماعية على صعيد المجتمع العربي . »[17].

و الملاحظ ان الولاء للقبيلة او العشيرة و الجهة قد عرقل البناء المؤسساتي و قوض اسس الدولة الحديثة في هذه البلدان ولو ان للسلطة الحاكمة في هذه البلدان ضلعا في ذلك لان هشاشة و ضعف المجتمع تمكنها من التحكم و السيطرة و البقاء في الحكم .

لقد كان تاريخ البلدان العربية منذ عدة قرون مرتبطا بالشيخ و القبيلة اكثر من ارتباطه بالمؤسسة بالرغم من التطور المذهل الذي بلغته الحضارة العربية الإسلامية في سابق الأزمنة , وبذلك غابت المؤسسات في هذه البلدان و منها مؤسسة الدولة , ومن هذا المنطلق فقد فضلنا استعمال مصطلح " بلدان عربية " عوض " دول عربية " بحيث لم تبرز معالم هذه الدول و لم تخرج البلدان العربية من نفق النظام القبلي العشائري و طال مخاض ميلاد الدولة العربية بمفهومها العصري الحديث . هذا الوضع يبرز من ناحية اخرى ان الولاء في البلدان العربية هو ولاء للعشيرة او القبيلة و الطائفة أكثر من ولاء للدولة , كما ان الدولة العربية مازالت الى اليوم مشدودة بوثاق المجتمع التقليدي و معلقة الى نموذج غربي بدأ تكوينه الجنيني منذ التجربة الاستعمارية الماضية حيث : « دخلت معظم الدول القطرية الجديدة الساحة و هي مثقلة بإرثين هائلين الأول : هو ارث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي , اما الارث الثاني فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغيرات مع التجربة الاستعمارية . »[18].

و اذا كانت فكرة عدم رسوخ مفهوم الدولة احدى خصائص النظم العربية فان الخاصية الثانية هي المباعدة بين النصوص الدستورية و الواقع و عدم الاحتكام للقانون , فاذا استثنينا المملكة السعودية التي لا تملك دستورا فان كل الدول العربية لها دساتير وقوانين تنص على التعددية و حرية الرأي و التعبير و المساواة لكن في الواقع عكس ذلك , وبذلك صنفت مضامين هذه الدساتير و القوانين في خانة الشعارات لا أكثر .. فضلا عن غياب مفهوم الفصل بين السلطات و المشاركة السياسية التي تفضي الى الديمقراطية.

ان المتتبع للنظم السياسية العربية يلحظ تركيز كبير للسلطات في يد رئيس الدولة او الملك او شيخ القبيلة و العشيرة في البلدان العربية و بمجرد ان يصل رئيس الدولة او الملك الى سدة الحكم , فان همه هو كيفية البقاء في الحكم الى اخر رمق : « و قد ادت هذه الأوضاع جميعا الى ان رئيس الدولة بمجرد ان يصل الى منصبه يصبح شغله

الشاغل في الأغلب الأعم من الحالات هو كيف يبقى في ذلك المنصب لا يبرحه قط . وكيف يحصن نفسه و يحيط ذاته بهالة ترتفع به فوق مستوى البشر , وكيف يدفع عن نفسه كل نقد . » [19] .

ولقد غابت عن البلدان العربية المؤسسات بالرغم مما بلغته الدولة العربية الإسلامية من حضارة , اذ كان تاريخ هذه البلدان مرتبطا بالشخص القائد , الخليفة او الملك اكثر من ارتباطه بالمؤسسة ـ الدولة ، كما ان العقل العربي ذاته كان عقلا تبريريا يميل الى الجمود المكتسب او المفروض رغم الثورات التي قام بها العرب على مر الأزمنة و الحقب زاده الاغتراب و الاستلاب في العصر الحالي , كما ان حالة احترام السلطة في الوعي العربي تتحول الى هيبة و خوف يفضي الى الاستعباد و الاستبداد وتكريس حالة البؤس و الشقاء و الاحباط لدى الانسان العربي وهو الوضع الذي تسعى الحركات الاصولية للانتهاز فيه في ظل فشل مشاريع بناء الدولة الحديثة القوية اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا سواء تحت غطاء الاشتراكية او الليبرالية ، ولو ان هذه الحركات كما يعلم الجميع تحكمها العاطفة اكثر من العقل . الأمر الذي حول الأصولية في الوطن العربي الى عقيدة جديدة يقدمها البعض كطوق النجاة , وبذلك : « اننا لا نعيش حاضرنا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه . » [20].

ان تكلس النظم العربية في ظل افراغ الدساتير من محتواها و غياب التعددية الفعلية و التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات النزيهة و الفصل بين السلطات جعل هذه النظم تعيش زمنا غير زماننا سمته الاستبداد و الطغيان من قبل الحكام و تهميش و بؤس و تعطل الآلة الإنتاجية و التبعية للخارج في المأكل والملبس وغياب المنافسة و المشاركة التي هي وجه من اوجه الديمقراطية في العصر الحديث « ويرتبط بهذا الجانب ان طرح الديمقراطية في الواقع العربي يستلزم " التغير العميق " لذهنية الانسان العربي حتى يصبح قابلا للممارسة الديمقراطية فيتحول ولاؤه للفكرة و البرنامج و الحزب بدلا من الولاء لشخص " القائد " , الطائفة , العشيرة . بحيث تتقبل ذهنية العربي الانتقال السلمي للسلطة وسريانها في جسم المجتمع كعملية طبيعية تتم عبر التعدد الحزبي الطبيعي . » [21] .

ان فقدان النظم العربية للشرعية من خلال تعطيل العمل بالدساتير او تفسير مضامينها بما يخدم مصالح السلطة غيب بالطبع كل تداول سلمي للسلطة بعد تعطيل و اعطاب الآلة الانتخابية , الأمر الذي حول المجتمعات العربية الى حلبات للصراعات المعلنة و الخفية , الآنية او المؤجلة , وبذلك غابت الديمقراطية التي هي اسلوب حكم اساسه

الشرعية والمساءلة في عصرنا الحالي المعولم الذي حولته ثورة الاتصالات الى بيت صغير مكشوفة غرفه على بعضها البعض , معلوم كل ما فيه .

من جهة اخرى يبدو الوضع الاقتصادي في الوطن العربي مختلفا , اذ يمكن ان نصنف من خلاله البلدان العربية ، الى بلدان بترولية منها بلدان الخليج مضاف اليها الجزائر و ليبيا و العراق و هي دول قليلة السكان عدا الجزائر و العراق نسبيا, و بلدانا زراعية او معتمدة في اقتصادها على القطاع الثالث منها مصر , السودان , تونس , سوريا , الاردن ثم لبنان , واخرى اكثر ضعفا من حيث الاقتصاد كموريتانيا , الصومال , فلسطين , اليمن , جيبوتي و جزر القمر و بناء على ذلك فان الناتج الوطني الخام و دخل الفرد في البلدان العربية يختلف حسب هذا التصنيف .

وتشترك كل البلدان العربية في خاصية انها تعاني ازمة غذاء ولا تحقق الاكتفاء الذاتي إلا انتاج الخضر و الفواكه (في بعض الدول) و تصدر كميات من الأسماك في دول اخرى , حيث تقدر نسبة احتياجات الدول العربية من الغذاء (اي الفجوة الغذائية) بنحو 14 مليار دولار . [22]. و الأكثر من ذلك فان البلدان العربية مازالت عاجزة عن توفير المواد الغذائية الأساسية من ذلك القمح و الأرز و السكر و الحليب « وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية , يأتي في مقدمتها القمح الذي يحتل صدارة السلع الغذائية المستوردة , وتمثل نسبة الواردات الغذائية حوالي 50% من الواردات ... كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر و اكثر من نصف احتياجاته من الزيوت و الشحوم , وحوالي ثلث متطلباته من اللبن و البقوليات » [23] .

من جهة اخرى فان العديد من البلدان العربية مازالت تعتمد في دخلها على الريع البترولي (مداخيل المحروقات)، نفس الملاحظات تسجل على دول اخرى منها الجزائر و ليبيا التي ارتفعت مداخيلها من صادرات المحروقات لكن الملاحظ ان هذه الأموال لم توجه لتطوير الصناعة و الزراعة و البنى التحتية و بذلك اخفقت هذه البلدان في تحقيق التنمية المنشودة و الإقلاع الاقتصادي علما ان البلدان ذات الدخل العالي انتشرت فيها نماذج استهلاكية غربية ارتبطت بتطور الحركة التجارية و تحسن العمران و ثورة الاتصال , مما زاد في الضغوط من أجل الاستيراد « و باختصار نقول ان بلدان نمط النفطي الريعي لم تعرف تنمية حقيقية بالمعنى الذي اشرنا اليه في المقدمة , وهي رغم ثرواتها الكبيرة و قلة عدد سكانها تحتل اماكن متأخرة في دليل التنمية البشرية . » [24] . و كمحصلة لكل ذلك فقد زادت معدلات الفقر بنسب متفاوتة في مختلف البلدان العربية لاسيما في الريف العربي الذي مازال خارج دائرة التنمية : «... و يرتكز الفقر في الدول العربية في

المناطق الريفية اذ تتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة لأخرى , فنسبة فقراء الريف الى مجموع الفقراء في الدولة في كل من جيبوتي و الأردن و تونس لا تتجاوز 33% بينما تتراوح تلك النسبة بين 34% و 67% في كل من الصومال والسودان و سوريا و اليمن وفلسطين . » [25] .

ان البارز في اقتصاد الوطن العربي هو انتشار الزراعة بأنماط تقليدية و غير مصنفة وهي تكريس لهيمنة الطابع القروي في المجتمع الذي يبقى فقيرا و هشا و كذا توسيع الصناعة البترولية المرتبطة بالريع النفطي المشدود الى الشركات الاحتكارية الكبرى و الرساميل العالمية في اطار من التقسيم الدولي للعمل , هذا الوضع احكم قيود التبعية على البلدان العربية سواء عند الإنتاج و الاستثمار او الاستهلاك . .

وظائف الدولة في البلدان العربية :

يتفق فقهاء القانون على ان وظائف الدولة و الغاية من وجودها هو تحقيق الامن الداخلي و الدفاع ضد القوى الاجنبية و توفير الرخاء و الازدهار و التقدم للمجتمع و لن يأتي ذلك الى بتدعيم السلطة و احترام القانون .

وإذا كانت وظيفة الدولة في المجتمعات الليبرالية تقوم على اساس الدولة الحارس الذي لا يتدخل إلا بشكل محدود فان التطورات التي شهدها العالم و الازمات الاقتصادية التي مرت بها هذه النظم حتمت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، هذا بالإضافة الى الوظائف التقليدية المشار اليها ، حيث برز منذ عدة عقود مفهوم الدولة المتدخلة و هي بذلك تحاكي الى حد ما وظائف الدولة في النظام الاشتراكي سابقا .

لكن الملاحظ ان الوظيفة الحديثة للدولة حولت هذه الاخيرة الى « متدخلة في مختلف المجالات سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة لارتباط مختلف النشاطات ببعضها ، الامر الذي يستلزم تدخل الدولة لتنظيم هذه النشاطات بطرق مختلفة ... فغدت الدولة تهتم بالتعليم و تنظمه و تشرف عليه و تهتم بالنشاطات الاقتصادية بل و تمارسها ، وتشجع الفن و تحمي الطبيعة و ما الى ذلك من اوجه الحياة التي تقتضي تدخلها بهدف توفير كل ما يحتاجه الفرد و الجماعة . » [26] .

اذن الغاية من وظيفة الدولة هو الأمن و الرخاء و رفاهية المواطن ، اضيفت لها وظائف اخرى في العصر الحديث تتعلق بالأساس بحماية البيئة و التنوع البيولوجي اذ برزت جمعيات و منظمات و هيئات تعنى بتحقيق هذ الهدف .

وان خاض العديد من المفكرين في هذا الاتجاه و ابرزوا هذه الوظائف بالتفصيل ، فان هناك مفكرين اخرين انصب اهتمامهم على قدرات ووظائف كل نظام سياسي ، منهم المفكر الأمريكي غابريال الموند الذي يميز بين مجموعة من القدرات الخاصة بالنظام السياسي و التي تتمثل في ستة قدرات هي :

1ـ القدرة الاستخراجية : يقصد بذلك قدرة النظام السياسي على تعبئة و تحريك الموارد المادية البشرية المحيطة به والمتاحة له ، سواء على المستوى المحلي او الدولي ، ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كميا ، بمعنى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية او الدولية و يشمل ذلك الموارد الاقتصادية و الاجتماعية ... ثم قدرته على استخراج موارد من البيئة الدولية بمعنى الحصول على التأييد و الدعم الاقتصادي و السياسي من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة.

2ـ القدرة التنظيمية : تشير هذه القدرة الى مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الافراد و الجماعات داخل المجتمع و مدى قدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه و تأثيره عليها ... و القدرات التنظيمية تعني ايضا أداء النظام السياسي في تنظيم المجتمع و المحافظة على الأمن و الطمأنينة.

3ـ القدرة التوزيعية : وهي نشاط النظام السياسي باعتباره موزعا او مانحا للمنافع والقيم و ما يبذله من جهود في مجال تخصيص و توزيع شتى السلع و الخدمات و مراتب الشرف و المكانات الاجتماعية و الفرص بين الافراد والجماعات داخل المجتمع .

4ـ القدرة الرمزية : و تعني القدرة على الاستخدام الجيد للرموز من خطب و احاديث و تصريحات ، بشكل يضمن حصول النظام السياسي على تأييد المواطنين، و تقوم في هذا الاطار النخبة الحاكمة بتأكيد قيم الرمزية.

5ـ القدرة الاستجابية : و تشير الى قدرة النظام السياسي على الاستجابة الى مطالب بيئته و ضغوطها و الرد على تلك المطالب و الضغوط من خلال القرارات و الأفعال.

6ـ القدرة الدولية : و تعني قدرة الجهاز السياسي على التغلغل في انساق سياسية اخرى وتوجيه سياستها و ذلك من خلال تقديم الاعانات و المنح و القروض و المساعدات الفنية بما يحقق مصلحة المجتمع و اهدافه. [27] .

أما ديفيد ايستون فقد قدم نموذجه النسقي الوظيفي في مرحلته الاولى في مؤلفه " النسق السياسي The political system " حيث صور في هذه المرحلة الحياة السياسية على انها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين) رئيسيتين هما الجهاز

السياسي و بيئته اي سياقه الاجتماعي ثم استخدم بعد ذلك مفهوم " الوظيفة " ،بمعنى ان وظيفة الجهاز السياسي هي اصدار القرارات او الأوامر التي هي وسيلته في مخاطبة المواطنين الذين يمتثلون للسلطة وان لم يمثلوا اكرهوا على ذلك بما يملكه الجهاز السياسي من احتكار لأدوات العنف ، و بعد ان حصر " ايستون " وظيفة الجهاز السياسي في عملية بث القيم ، اشار الى ان عملية بث القيم تتحقق من ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسي و مخرجاته و بها تصدر قراراته ، و بصدد المدخلات يضمن ايستون نموذجه مجموعتين من المدخلات : المطالب Demandes و الدعائم Supports . أما المطالب فهي التي عبر عنها ايستون بالحاجات الاجتماعية و هي قد تكون مطالب مادية (كمطلب رفع الاجور) او مطالب ادبية بحتة (كمطلب النساء بالمساواة مع الرجال في الحياة العامة) وهي تمثل ضغوطا على الجهاز السياسي و الذي يستوجب عليه الاستجابة لهذه الضغوط في حدود امكانياته اما استجابة كلية او جزيئية او الرفض او تقديم البديل و مواجهة كل ما يترتب على ذلك. وأما الدعائم : فهي تعني كل ما يدعم الجهاز السياسي في مواجهة هذه المطالب (الضغوط) وهي اما دعائم مادية كأداء الضرائب ، وإما معنوية كتنفيذ القرارات دونما حاجة الى اكراه مادي و ارتباط بهذه المطالب و الدعائم التي تمثل مدخلات للجهاز السياسي تأتي عملية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسي الى مخرجات في شكل قرارات) .[28].

ومن النماذج البنيوية تمكن الاشارة الى نموذج الاستاذ محمد طه بدوي الذي نستشف من خلاله وظائف و ترابط بنى النظام السياسي ، اذ يتصور الحياة السياسية على انها بنية مركبة من مجموعة عناصر متشادة على وضع يحقق ترابطها الكلي مثلها في شكل بدوائر خمس ، بناء على فروض علمية مشيرا ان صلب علم السياسة يتمثل في علاقة السيطرة والإمتثال ، الامر الذي يجعل من الحكم و السيطرة على الاخرين فطرة او غريزة و الامتثال للآخرين جوهر العملية السياسية مما يعني انقسام المجتمع الى حاكمين و محكومين اي علاقة سيطرة من ناحية و امتثال من ناحية اخرى وهو ما يعرف بالتناقض بين السلطة و الحرية ، السلطة السياسية التي تعني الاحتكار الفعلي لوسائل العنف من جانب الحاكمين ثم يربط ذلك بدوائر النشاطات السياسية ثم الواقع الثقافي و كذا الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ليخلص الى الدائرة الاخيرة التي تخص البيئة الجغرافية بمعنى الموقع الجغرافي و التضاريس و المناخ . من خلال هذا النموذج فان الاستاذ بدوي قد قام بتحليل العلاقات الفعلية التي تحكم هذه البنيات و مكننا من الوقوف على التباين في نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة و درس تلك النشاطات في اطارها الاجتماعي الشامل موضحا مدى تأثر النشاط السياسي لكل نظام ببنيات

المجتمع الثقافية و الحضارية و الاقتصادية الامر الذي يقدم لنا تفسيرا لتباين سياسات الدول و اختلاف الانظمة السياسية تبعا لتباين الاوضاع الثقافية (الخاصة بكل مجتمع) و الحضارية و الجيو استراتيجية و الاقتصادية ، مما يمكننا من قياس النظم ، لاسيما النظم السياسية العربية محل الدراسة ، بعد اسقاط بعض هذه النماذج في تحليل أدائها ووظائفها و قياس قدرتها على البقاء و الاستمرار ، حيث يتبين ان النظم العربية لا تتمتع بالقدرات اللازمة التي تكلم عنها غابريال الموند وهي بذلك عاجزة عن العمل حيث اقتصرت مهامها في تمكين الشركات الاجنبية من استخراج الموارد الطبيعية لا اكثر ، كما ان هذه النظم لا تعمل وفق نسق علمي منظم لديه مطالب (مدخلات) و مخرجات (قرارات) بمعنى ان بنى النظم السياسية العربية مفككة و آليات العمل فيها معطلة ، اذ يقتصر عمل النظام (الدولة) على الاستفادة من الريوع و توزيعها على الحكام والموالين دون غيرهم من بقية الشعب الذي يبقى على الهامش في اطار من الاستبداد والتهميش .

آليات الوصول الى السلطة في البلدان العربية :

قد تختزل آليات الوصول الى السلطة في البلدان العربية في كيفيتين , اولهما الانقلابات , سواء كانت انقلابات دامية حمراء او انقلابات دون إراقة الدماء وكذا الانتخابات المزورة , وكما سبق و ان اشرنا فان البلدان العربية خضعت اغلبها للاستعمار بصورة او اخرى . هذه الحقب الاستعمارية التي طالت في بعض الأقطار منها الجزائر (اكثر من 130 سنة) كان له (اي الاستعمار) اثر في تكوين نواة هذه الدول التي لم تكن ولادتها طبيعية و سهلة بقدر ما كانت عنيفة و صعبة فهي دولة تلجأ للعنف و تستمر به « ... نحن بالاحرى اما كائن اجتماعي (= الدولة) مازال تطوره في طور السيولة ولم يستقر بعد على الحالة التي يناسبها اعمال مفاهيم الفكر السياسي الحديث فيها دون حذر او تحوط . » [29] .

اذن الدولة في المجتمعات العربية و بناء على تركيبتها التقليدية التي تقوم على العصبية ما فتئت تنتج العنف و تعيد انتاجه , كما ان آليات الوصول الى السلطة فيها ارتبطت بالانقلابات : « ففيها كانت الحقبة الفاصلة بين العام 1945 والعام 1970 هي الحقبة الذهبية للانقلابات العسكرية في الوطن العربي : التي تناسلت من بعضها كالفطر لتبلغ عشرات الانقلابات في ثلث قرن ... أما في الفترة الفاصلة بين عامي 1970 و 2002 (وهي ايضا ثلث قرن إلا قليلا) فكانت الانقلابات العسكرية محدودة ، واستعيض منها احيانا بانقلابات ممهورة بطابع مدني . » [30] .

ان النخبة العسكرية في الوطن العربي كانت دوما على رأس السلطة في العديد من البلدان العربية اذ سعت للاستحواذ على السلطة بواسطة الانقلابات فور حصول هذه البلدان على الاستقلال مثلما حدث في مصر و العراق و الجزائر باسم الشرعية الثورية ام القومية العربية وهي انقلابات تعكس مدى استعمال و الاعتماد على العنف في تجاوز الخلافات داخل البلدان العربية .

و الملاحظ ان المنقلبين من العسكر على المدنيين او المنقلبين على العسكر انفسهم لم يحققوا الاهداف المعلنة في تلك الفترة سواء تعلق الامر بالتصحيح الثوري او القومية العربية او تحقيق التنمية المفقودة , بل ان البلدان العربية بقيت تراوح مكانها في هذا المجال . وتراجعت في احيان اخرى عقودا من الزمن , وبذلك فان البلدان العربية لم تشذ عن حال الدول الإفريقية التي لا يكاد ينتهي فيها انقلاب حتى يبدأ اخر ,مما يؤشر على عدم الاستقرار و سطوة الجيش في بلداننا العربية .

وقد كان من نتائج هذه الانقلابات هو التضييق على الحريات من خلال تعطيل الدساتير _ان وجدت_ و تكريس الاحادية الحزبية في اكثر من بلد بناء على توجيهات اصحاب الانقلاب أنفسهم و التحكم اكثر في مقاليد السلطة و دواليب الدولة و اقصاء الاخر حتى و ان هذا كان الاخر شريكا في الكفاح المسلح او التوجه و العقيدة , الأمر الذي وسع دائرة الاستبداد و عطل باقي اجهزة الدولة التي كانت في مرحلتها الجنينية ان صح التعبير « ... فبعد استيلاء العسكر على الحكم فإنهم يستهدفون الاستيلاء الكامل على الدولة اي شبكة المؤسسات المركبة التي تشكل الحكومة احداها , فالعسكريون كانوا يقومون بحل البرلمان و المجالس المنتخبة و يقومون بتعيين الضباط في الوزارات و المراكز القيادية و اجهزة الحكم المحلي (في المحافظات و في بيروقراطية الدولة حتى مستوى مدير ادارة) , واقتضى تحقيق هذه السيطرة المؤسسية الاستيلاء على الدولة , بعد ذلك تتم الهيمنة على النظام السياسي ككل عن طريق تعليق الدساتير والغاء الضمانات الدستورية , وفرض قوانين الطوارئ و الأحكام العرفية . » [31] .

و بالوقوف عند نقطة قوانين الطوارئ و الأحكام العرفية يمكن القول انها حالة اختصت بها بعض البلدان العربية دون غيرها من دول العالم , بحيث كان هذا الإجراء بمثابة الورقة التي يلوح بها الحكام في كل فرصة غايتها البقاء في الحكم وسلب الحريات و تضييق على كل الحركات التي قد تهدد الحكام الذين يسعون بعد الانقلابات الى تعطيل الدساتير و العمل بالقوانين و بسط السيطرة على الاتحادات المهنية و النقابات و المنظمات الطلابية و توجيه وسائل الاعلام و الزوايا ودوائر الفتوى و هيئات

المجتمع المدني الذي لم يكتمل تشكله , وتفعل بشكل موازي مع ذلك المؤسسات الامنية و أجهزة المخابرات و المباحث العامة لمأسسة العنف تحت ذريعة الأمن القومى او التهديد الخارجي.

وان خفتت في العقدين الماضين مظاهر الانقلابات المسلحة , فقد تم تعويضها بانقلابات صامتة ان صح التعبير , لم يسمع فيها أزيز الرصاص و هدير الدبابات حيث كانت للنخب العسكرية كلمة فيها . ضف الى ذلك الانقلابات الفاشلة هنا وهناك التي ترسخ انطباع اللاستقرار في البلدان العربية.

و بحكم ان المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الاكثر تنظيما و انضباطا وجاهزية كما اسلفنا التي تستحوذ على اعلى الميزانيات فإنها دوما هي اللاعب الأساسي , سواء تعلق الامر بالأنظمة الجمهورية او الأنظمة الملكية (بما فيها الإمارات و السلطنة) حيث يكون فيها الجيش امتداد للملك او الامير بالقرابة العائلية او العشائرية ولو ان في هذه الانظمة الملكية قد تسوى الخلافات على الحكم بداخلها بواسطة الانقلابات او الازاحة.

وحتى صراعات النخب السياسية مع ضعفها _ اي هذه النخب _ قد تقع على رأس المؤسسة العسكرية التي قد تتدخل بوصفها حكما او حارسا , فان التطورات التي يشهدها العالم العربي منذ عدة عقود قد زادت في مكانة و دور الجيش , بحيث كانت وبرزت تطورات و عوامل مكنت اكثر للمؤسسة العسكرية في البلدان العربية من ذلك:

أ) **الصراع العربي – الاسرائيلي** : لقد شكل هذا الصراع منذ زرع الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي سنة 1948 عاملا مهما في زيادة تعداد الجيوش العربية و تجهيزها وتسليحها , حيث خاضت الامة العربية لاسيما دول خط المواجهة أربعة حروب مع اسرائيل وحلفائها , ورغم توقيع اتفاقية كامب دافيد و تعطيل الآلة الحربية العربية منذ ذاك التاريخ فان تسليح الجيوش العربية لدرء هذا الخطر لم يتوقف.

ب) **التهديد الارهابي** : برزت في العقدين الأخرين تهديدات ارهابية اصابت بعض الدول العربية في الصميم و اثرت كذلك على دول اخرى بغض النظر ان كانت نتيجة او سبب , وكانت نتائجها و خيمة من حيث عدد الضحايا والاضرار الاقتصادية. هذه التهديدات زادت في القناعة بضرورة زيادة عدد و عدة الجيوش للحفاظ على كيان الدول العربية.

ج) **التهديد الفارسي** : من جهة اخرى فان المحاولات الايرانية بامتلاك اسلحة نووية اضافة الى تفوقها الاستراتيجي في منطقة الخليج عقب الحرب العراقية – الايرانية , وبعد حرب

الخليج الاولى و الثانية قد شكلت هاجسا للدول العربية لاسيما دول الخليج التي تحرص بدورها على دعم جيوشها لمواجهة الخطر الايراني و المد الشيعي الفارسي القادم من هناك .

د) النزاعات العربية – العربية : تكشف خريطة العالم العربي نزاعات عده بين الدول العربية و بؤرا للتوتر كانت سببا في دفع الدول العربية الى زيادة تسليحها و تقوية جيوشها من ذلك النزاع بين الجزائر و المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية المتصلة بتصفية الاستعمار , والنزاع بين مصر و السودان حول منطقة حلايب و كذا الخلاف اليمني السعودي ..... .

خلفيات الحراك الاجتماعي العربي :

اذن بعد هذا التفصيل يمكن ان نطرح سؤالا مهما . **هل حقق هذا الحراك الاجتماعي في الوطن العربي الديمقراطية المنشودة ، وهل وصلت موجات التحول الديمقراطي الى البلدان العربية حسب تصور صاموئيل هانتنجتون ؟**

قبل الاجابة عن هذا السؤال يجب الاقرار بأن الشعوب العربية مازالت الى اليوم تتوق الى الحرية و التنمية والى التداول السلمي على السلطة و حرية الرأي و التعبير و تسعى للحد من سلطة الحكام و الزمر التابعة لهم . وان كانت هذه المطالب من جوهر الديمقراطية وهي محرك هذه الانتفاضات الشعبية في هذا البلد او ذاك فالملاحظ انه لم يتغير اي شيء لحد الآن في تلك البقاع ، اذ يشير في هذا الاطار الدكتور فايز الربيع ان الديمقراطية « ...على مستوى التطبيق قامت النظم الديمقراطية الليبرالية على عدة اسس اولها التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الاحزاب و تداول السلطة و الثاني ان القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع و ثالثها احترام مبدأ الأغلبية ورابعها المساواة السياسية و خامسها مفهوم الدولة القانونية _ وجود الدستور _ و الفصل بين السلطات ، وخضوع الحكام للقانون و انفصال الدولة عن شخص حكامها و تدرج القواعد القانونية و اقرار الحقوق الفردية للمواطنين و تنظيم الرقابة التشريعية و القضائية على الهيئات الحاكمة . » [32] .

و ان كان هذا المفهوم يهمل حرية التعبير و الرأي و تأثير الاتصال في هذا العالم المعولم ، فان الباحث يضيف قائلا : « ان الديمقراطية نظام بشري و تجربة حضارية من افرازات العقل الانساني في بحثه عن مصالحه ... و لها اصول فلسفية تختلف من مجتمع لأخر بين عصر و عصر . » [33] . و الاكثر من ذلك فان الديمقراطية عملية ممتدة في الزمان تبدأ من أسفل المجتمع الى اعلاه تتصل في جوانب عدة منها بالتربية « وتضمن عملية التحول الديمقراطي في نطاق الاسرة : المساواة و الاحترام المتبادل و الاستقلال الذاتي

واتخاذ القرار عبر الاتصال و البعد عن العنف » [34]. وهو ما لا يتوفر و لم يكن موجودا في الوطن العربي .

من جهة اخرى و كما يقول المفكر برهان غليون « ينبغي ان ندرك ان الديمقراطية هي نظام حكم ، اي نظام مؤسسة . وانها تطمح كنظام ان تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع ... . كما ان الديمقراطية ليست نظاما معطى نستورده كما نستورد المصنع و نلبسه للدولة التي بنيناها على طريقتنا و للمجتمع الذي حطمنا هياكله كما شئنا فنحصل على نظام ديمقراطي ، ان الديمقراطية معركة اجتماعية و سياسية من اجل ايجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة والمجتمع معا . » [35].

ضمن هذا السياق من التحليل و حتى نبقى في اطار موضوع البحث و ان كنا نشيد بالانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية التي تسعى الى تغير الراهن العربي المتردي الذي عنوانه الفقر والبؤس ، الحرمان و التهميش ، التسلط والقهر ، التبعية و الخضوع فاننا نخشى على هذه الانتفاضات التي لم تغير الواقع العربي رغم وفرة الامكانيات المادية والبشرية « ان مشكلة هذه الثورات العربية التي اصابت كثيرين بالإحباط و اليأس و جعلتهم يتحسرون على الماضي القريب و يتمنون عودته سريعا ، انها جاءت كهبات شبان متحمسين هدفهم اسقاط الأنظمة الجائرة و الظالمة و المستبدة ، لكن من دون ان يكون لديهم اي تصور تفصيلي عن الانظمة البديلة التي يريدونها والتي تنتظرها شعوبهم ، وهذا هو ما ادى الى كل هذا التخبط و الى كل هذه الفوضى والى اضطراب حبل الأمن و الانهيارات الاقتصادية ، وان مازاد في مأسوية هذه الأوضاع ان الاحزاب التي تسارعت الى اختطاف هذه الثورات و سرقتها لم تبادر الى التخلي عن مفاهيمها القديمة و الى التلاؤم مع معطيات الألفية الثالثة . » [36].

بالفعل لقد مكنت هذه الانتفاضات _ حتى لا نقول ثورات _ من ازاحة انظمة حكم عمرت طويلا و امتدت جذورها لاكثر من اربعين سنة في عمق الأراضي العربية مثلما هو الحال في ليبيا و مصر لكنها لم تحقق التحول الديمقراطي الى حد الأن ، والملاحظ انها قد استبدلت انظمة حكم جائرة باخرى اكثر جورا و تسلطا ، وفي هذا السياق يطرح السؤال المتعلق بدور القوى الأجنبية في هذا الحراك الاجتماعي ؟

لقد تدخلت القوات الغربية مع نهاية القرن الماضي و شنت حربا على العراق وقتلت صدام حسين و سلمت العراق للفوضى و الاقتتال الداخلي ، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي و مولتهم بأموال الخليج ثم جثمت على

صدورهم الى اليوم لدواعي جيواستراتيجية ، وكان للولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة اليد الطويلة في تقسيم السودان ، كما جاءت القوات الفرنسية و حليفاتها الى ليبيا و قتلت معمر القذافي بأموال قطرية .

لقد جاءت القوات الأمريكية و حلفائها الى العراق على ظهر البارجة الحربية و الدبابة لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل _ اكذوبة القرن _ و احلال الديمقراطية حسب ما روج له لكن في واقع الأمر جاءت من أجل النفط . هذه القوات هي التي دمرت العراق و هي التي تسعى للاستفادة من أموال اعادة اعماره و المؤسف ان نفس السيناريو يتكرر اليوم ولو باختلاف جزئي في التفاصيل و الأخطر ان هذه الحيل و الأكاذيب تنطلي كل مرة على الشعوب العربية المغلوبة على امرها ، اذ يقول في هذا الاطار المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي : « نحن نعلم ان جرائمه ليست هي السبب في غزو العراق ، و لا تطويره لأسلحة الدمار الشامل . اذا لم تكن هذه الأسباب ، فماهي الأسباب اذن ؟ الأسباب واضحة تماما ، لدى العراق ثاني اكبر مخزون نفطي في العالم بعد السعودية . » [37] .

و ان كنا نقر ان للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها يدا في هذه (الثورات) او الانتفاضات ، فاننا نكاد نجزم ان لا خير يرجى من هذه الحركات بحكم الشواهد الواضحة التي يقدمها لنا التاريخ ، اذ يخطئ من يعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية او مثيلاتها كفرنسا و بريطانيا تعمل لمصلحة شعوبنا العربية سواء في المشرق او المغرب .

لقد بين التاريخ ان البرغماتية الغربية (الأمريكية بالخصوص) لا يهمها من مصالح الشعوب اي شيء و لنا ان نقرأ ما تيسر من تاريخ تحرير الشعوب في العالم من الفيتنام الى مصر ثم الجزائر وصولا الى امريكا اللاتينية : « اثناء الحرب العالمية الثانية فان فرق الدراسات التابعة لكتابة الدولة و مجلس العلاقات الخارجية اعدت مخططات لعالم ما بعد الحرب بناء على ما سموه " المنطقة الكبيرة la grande zone . بمعنى مجمل المناطق التي يجب ان تلحق لحاجات الاقتصاد الامريكي ، هذه المنطقة الكبيرة يجب ان تضم نصف الكرة الغربي ، اوروبا الغربية ، الشرق الاقصى ، الامبراطورية البريطانية القديمة (في حالة تفكك) و الموارد الطاقوية التي لا تقاس للشرق الاوسط (التي ستتحول الى ايادي الامريكين بعدما نبعد المنافسين الفرنسيين و البريطانيين) وباقي العالم الثالث و كل الكرة ان امكن . » [38] .

و يخطئ من يعتقد ان القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية يهمها نشر الديمقراطية في بلدان العالم الثالث ، بما فيها البلدان العربية « في نيويورك

تايمز بتاريخ 1971/1/7 . اوضح الرئيس السابق ريتشارد نيكسون " لا نذهب الى هناك دفاعا عن الديمقراطية ، فلا يوجد اي بلد ديمقراطي في المنطقة ، ولا نذهب الى هناك لمحاربة ديكتاتورية ، ولا نذهب الى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية ، اننا نذهب الى هناك و علينا الذهاب الى هناك لاننا لا نسمح بان تمس مصالحنا الحيوية . » [39] .

لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ما يعرف بالانتشار العنكبوتي الذي مكنها من التحكم في مفاصل القضايا الاقتصادية المالية و العسكرية و السياسية : « في اخر الاربعينيات ، كان هناك عدد معين من الهيئات العالمية نهض بها بعض النخب القومية في اوروبا و العالم ، فشكلت مجموعة من شبكات تكونت عليها شبكة عنكبوت الهيمنة التي نصبتها الولايات المتحدة : نظام النقد الدولي و منظمتاه الرئيسيتان صندوق النقد الدولي و المصرف الدولي (1944) ، منظمة الامم المتحدة ، معاهدة التجارة الحرة (GATT) ، منظمة OECE (التي صارت OCDE سنة 1961 ، الحلف الأطلسي (1949) ... لكي نفهم كيف تعمل هذه الآلية التوتاليتارية الأمريكية ، من المناسب ان نتفحص باختصار كلا من هذه المؤسسات وطريقتها في احتباس البلدان المنتمية اليها او المرغمة على الاستعانة بها ، سنرى كيف انها تترك للولايات المتحدة حق التقرير للقيام بكل عملية عسكرية تراها مفيدة لمصلحتها : مثال ذلك كوريا ، الفيتنام و في المقام الأخير _ اذ اللائحة طويلة جدا _ حرب الخليج ، الصومال ، يوغسلافيا . » [40] .

لقد تحكمت الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها في المنظمات الدولية السياسية والتجارية و حتى المالية والعسكرية و مكنت من استدراج هذه المنظمات لخدمة مصالحها اذ يمكن التأكد من ذلك من خلال استعمال حق الفيتو كلما تعلق الامر بقضايا الشعوب المقهورة لاسيما قضية الشعب الفلسطيني و تفحص كيفية عمل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللذان يوظفان اموالهما لدعم التوجه اليبرالي في شتى دول العالم مما زاد في هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم : « لئن كانت ((معاهدة برتون – وودز)) (BM.FMI.SMI) و ((خطة مارشال)) و الاتفاقيات الدولية مثل ((الغات)) سمحت شيئا فشيئا للولايات المتحدة بتركيز هيمنتها الاقتصادية على العالم ، فان الوجه العسكري لا يمكن تجاهله» [41]. هذا الوجه العسكري تبرز ملامحه من خلال استعمال قوات الحلف الاطلسي للتدخل في شتى بقع العالم مثلما حدث في العراق و افغانستان و امريكا اللاتينية.

لقد تم غزو العراق من اجل ضمان تدفق النفط و الحفاظ على التفوق العسكري لاسرائيل ، فإسرائيل بالنسبة لأمريكا هي الحليف و الصديق الدائم وهي الضامن للمصالح الأمريكية في المنطقة ، اذ يقول في هذا الاطار عراب السياسة الخارجية الامريكية هنري كيسنجر : « ... فبقاء اسرائيل يعتمد اساسا على الغطاء الدبلوماسي و المعدات العسكرية التي تمدها بها امريكا ، من هذا المنظور لا يمكن تصور ان يكون الدور الامريكي حياديا بشكل كامل ... لان النظر الى اسرائيل كدولة ضعيفة من قبل جيرانها سوف يتسبب بصراعات ينبغى على السياسة الأمريكية ان تتجنبها . » [42].

اذن قوة اسرائيل من قوة امريكا و مصالح امريكا تحرسها اسرائيل في كامل المنطقة ، هذه المصالح مرتبطة اساسا بضمان تدفق النفط لتحريك الآلة الاقتصادية الأمريكيةو الغربية عامة : « لكن الولايات المتحدة و الديمقراطيات الصناعية الاخرى تملك مصلحة قومية في منع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول اهدافها معادية لنا ، فالاقتصاديات الصناعية المتطورة تعتمد على امدادات الطاقة من الخليج و السيطرة الراديكالية على المنطقة سيكون لها نتائج تمتد من شمال افريقيا الى الهند مرورا باسيا الوسطى . » [43].

على هذا الاساس نعود لنطرح سؤال **هل فعلا تهتم امريكا و حلفائها بدمقرطة البلدان العربية ؟**

الاجابة لا بالطبع ، ولتأكيد ذلك سنعرض ما خلفته هذه الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية مع العلم اننا لسنا ضد الديمقراطية التي هي مطلب كل الشعوب في المنطقة ، حيث ان هذه الانتفاضات مكنت بالفعل من ازاحة حكاما عمروا في الحكم لكن بالمقابل ادت الى سقوط ارواح و تخريب بنى تحتية و مدن و الاكثر من ذلك : « فقد ذكر تقرير ان الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الشرق الاوسط هذا العام كلفت البلدان اشد تضررا اكثر من 55 مليار دولار ... و يبدو ان ليبيا هي الأشد تضررا ، اذ توقف النشاط الاقتصادي في انحاء البلاد بما فيها صادرات النفط ، وهو ما كلف البلاد ما يقدر بنحو 7.7 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي او اكثر من 28% ، وتقدر التكاليف الاجمالية على الميزانية بنحو 6.5 مليار دولار حسب رويترز . و في مصر التهمت تسعة اشهر من الاضطرابات نحو 4.2 من الناتج المحلي الاجمالي مع ارتفاع الانفاق العام الى 5.5 مليار دولار ... و ذكر التقرير ان نسبة اليمنيين تحت خط الفقر من المتوقع ان ترتفع الى اكثر من 15% بسبب انخفاض قيمة العملة و استمرار الاضطرابات لفترة طويلة و تقدر التكلفة الاجمالية على الاقتصاد بنحو 6.3 بالمئة من الناتج المحلي

الاجمالي مع تحمل الميزانية 858 مليون دولار او 44.9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفقدت تونس التي شهدت اول احتجاجات في نهاية عام 2010 نحو مليارى دولار من الناتج المحلي الاجمالي اي نحو 5.2 بالمئة مع تأثرها بتداعيات سلبية في كل القطاعات الاقتصادية تقريبا بما فيها السياحة و التعدين و الفوسفات و الصيد و زادت الحكومة التونسية الانفاق بنحو 746 مليون دولار مما زاد العجز في الميزانية بنحو 489 مليون دولار . » [44] .

في سياق متصل اظهر تقرير نشرته مؤسسة مالية عربية مؤخرا ان تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة الى الدول العربية سينخفض بنسبة 17% هذه السنة ، فيما سيكون الانخفاض الاكثر حدة في دول " الربيع العربي" .

وبناء على هذه المعطيات الاقتصادية يمكن ان نقول اننا تاخرنا اقتصاديا و هي اول معضلة و اول فخ وقعنا فيه فضلا عن ذلك فاننا لم نتقدم خطوة بل تراجعنا خطوات الى الوراء و زادت حالات الفوضى و التنافر بين مكونات المجتمع الواحد و تعطلت الآلة الانتاجية المعطوبة اصلا و زادت نسب البطالة و الفقر و تفاقمت ازمات الاسكان والتعليم و الصحة والنقل و هو ما زاد في المشاكل الاجتماعية ، اما على الصعيد السياسي فتح المجال للقوى الغربية لتصول و تجول في المنطقة العربية المخترقة اصلا والمهيمن عليها منذ عقود من الزمن في حين لم تتعطل مصالح الغرب الذي يهمه النفط العربي الذي مازال يتدفق على مصانعه و لو ان اسعاره زادت نسبيا . هذه القوى الغربية التي لم تخسر الكثير من الثورات بل ربحت اكثر طالما ان التمويل عربي و على هذا الاساس تحول " الربيع العربي " الى سايكس بيكو جديد لتقسيم العالم العربي و تقاسم موارده و مواقعه كما يقول الدكتور محمد حسنين هيكل ضمن 3 مشاريع « الأول غربي (غربي امريكي) و الثاني ايراني و الثالث تركي بالإضافة الى نصف مشروع اسرائيلي لإجهاض القضية الفلسطينية . » [45] . المشروع الاول كما يضيف الدكتور هيكل خطه الاول يهدف الى اغراق المنطقة في صراع اسلامي – اسلامي و بالتحديد سني – شيعي ، اما الثاني الخط الثاني فهو يسعى الى توزيع ارث المشروع القومي العربي الذي تمكن من طرد الاستعمار الغربي و استطرد هيكل يقول : « سايكس بيكو الاولى كانت خطا على خريطة ... التقسيم في المرة الاولى كان تقسيما جغرافيا وتوزيع الأوطان و لكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد و مواقع ، وبوضوح فان ما يجري تقسيمه الان هو اولا النفط وفوائضه ... نحن نعلم ما نقرأه الآن ان نفط ليبيا جرى توزيع امتيازاته فعلا و بنسب اذيعت على الملأ كانت 30% لفرنسا (شركة توتال) و 20% لبريطانيا (شركة بريتش بتروليم) و الحصة اقل لان بريطانيا اخذت اكثر من نفط العراق ... لكن

ايطاليا تطالب بحق مكتسب (شركة ايني) ، ثم ان الشركات الامريكية تلح على دخول قائمة الوارثين . » [46] .

هذا بالاضافة الى تخصيص قاعدة للأسطول الامريكي في طرابلس و مركز للمخابرات في بنغازي لضمان المصالح الغربية بالمنطقة لاسيما تدفق النفط الذي يغري الغرب ، وفي ذات الاطار يشير المتحدث ان الدول الغربية و ان السياسة الامريكية التي تعترف حاليا بالاخوان المسلمين انما تسعى لتحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي اسرائيلي الى صراع عربي فارسي طالما ان تنظيم الاخوان هو تنظيم سني لابد ان يواجه المد الشيعي علما بان ايران ذاتها و تركيا لديها اجندة في المنطقة الغربية .

و في خضم هذه الفوضى فان اسرائيل ستكون في مآمن و يبقى تفوقها الى الابد لان الجيوش العربية ستتحول الى قوات لحفظ الامن ووفقا لبعض الدراسات الصادرة عن احد مراكز البحث الاسرائيلية بالاشتراك مع مؤسسة بحث بريطانية : « بينت ان ما يسمى " الربيع العربي " هو من تخطيط و نتاج مؤسسات امنية عسكرية امريكية تم اعداد خططها منذ سنوات ليحقق هدف " اسرائيل " بإضعاف الجيوش العربية و انهاكها ليبدد تخوفها و قلقها الامني . » [47] .

الخاتمـــــة :

نخلص في الاخير الى التأكيد على ان هذا الحراك الاجتماعي في الوطن العربي اضحى حالة مؤكدة تمتد من قطر لاخر وهو _ اي الحراك _ يكشف عن مستوى معين من الوعي لدى الشعوب العربية التي تطالب اليوم بالتغيير اكثر من اي وقت مضى ، هذا الوعي يبدو ان الاوضاع الداخلية للبلدان العربية المتسمة بالاستعباد و القهر و التهميش قد كرسه ، كما ان التحولات التي جرت في مختلف انحاء العالم قد زادت في انتشار هذا الوعي طالما ان عالم اليوم اضحى قرية صغيرة حيث لاحظنا تأثير وسائل الاتصال الحديثة في هذه الانتفاضات او الحراك .

من هذا المنطلق فان التغيير و دمقرطة البلدان العربية اضحى اكثر من ضرورة ، وهو تغيير يتجاوز عجز الحكام والانظمة العربية ، لكن كل ذلك يستوجب الاجماع حول مشروع مجتمع يأخذ بروابط الأصالة و اسباب العصرنة ، يسد الثغرات و يتجاوز الخلاف ، طالما ان الخطر الداهم في وضع العديد من البلدان العربية اليوم هو الانقسام داخل المجتمع الواحد الذي يؤشر على صراعات دموية تقترب من الحروب الأهلية مثلما يحدث في سوريا .

فغاية القوى الغربية هي تعميق كل اشكال الفوضى و الصراع في الرقعة العربية حتى يسهل عليها الحركة و الحفاظ على مصالحها لاسيما الحفاظ على تدفق البترول و التمكين لإسرائيل من خلال اضعاف كل اشكال المقاومة و الممانعة و ابقاء البلدان العربية تراوح مكانها تنمويا تابعة مخترقة متحكم في مصائرها و مستقبلها .

الهوامـــش :

1) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون : موسوعة السياسة . الجزء الثاني . بيروت . المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط4 . 2001 ص 702 .

2) د. محمد برهام المساعلي : الموسوعة السياسية و الاقتصادية . القاهرة . دار الأحمدي للنشر . ط1 . 2007 ص 58 .

3) جوفري روبرتس – اليستار ادواردس : القاموس الحديث للتحليل السياسي . ترجمة : سمير عبد الرحيم الجبلي . بيروت . الدار العربية للدراسات . ط1 . 1999 . ص 427 – 428 .

4) غي هرمية و اخرون : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ترجمة : هيثم اللمع . بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط1 . 2005 . ص 44 .

5) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون . مرجع سبق ذكره . ص 204 .

6) نفس المرجع ص 451 .

7) نفس المرجع ص 751 .

8) جوفري روبرتس – اليستار ادواردس : مرجع سبق ذكره . ص 123 .

9) يحي محمد نبهان : معجم مصطلحات التاريخ . عمان . دار يافا العلمية للنشر و التوزيع . 2006 . ص 146 .

10) Joseph Schumpeter : capitalism , socialism and democracy . 2nd . ed . (new york . 1947) . chap . 21and. p 269 .

11) صامويل هانتجتون : الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين . ترجمة : عبد الوهاب علوب . الكويت . دار سعاد الصباح . ط1 . 1993 . ص 66 .

12) د. برهان غليون : بيان من اجل الديمقراطية . الجزائر . المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية . 1990 . ص 17 .

13) نفس المرجع ص 28 .

14)صاموئيل هانتنجتون : مرجع سبق ذكره . ص 121 .

15) نفس المرجع . ص 374 .

16) نفس المرجع . ص 390 .

17) د.ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . ط1 . 1997 . ص50

18) مجموعة من المؤلفين : مستقبل الأمة العربية . التحديات و الخيارات . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2002 . ص 126 .

19) مجموعة من المؤلفين : ازمة الديمقراطية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .ط3 . 2002 . ص368 .

20) د.حسن حنيفي : الجذور التاريخية لازمة الحرية و الديمقراطية في وجداننا المعاصر في د.ثناء فؤاد عبد الله مرجع سبق ذكره .ص 42.

21) نفس المرجع . ص 45 .

22) عبد القادر رزيق المخادمي : الأزمة الغذائية العالمية . الجزائر . دار الفجر للنشر و التوزيع . 2009 . ص128 .

23) نفس المرجع . ص 132 .

24) د.ثناءفؤاد عبد الله : مرجع سبق ذكره . ص 103 .

25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 نقلا عن عبد القادر رزيق لمخادمي : مرجع سبق ذكره . ص 96 .

26) سعيد بوشعير : القانون الدستوري و النظم السياسية للمقارنة . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية .ط9 . ص141 – 142 .

27) د. ناجي عبد النور : مدخل الى علم السياسة . الجزائر . دار العلوم للنشر و التوزيع . 2007 . ص 55 – 56 .

28) د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ : النظرية السياسية المعاصرة . الدار الجامعية 2000 . ص 243 – 244.

29) عبد الاله بلقزيز : الدولة و المجتمع . بيروت . الشبكة العربية للأبحاث و النشر . ط1 . 2008 ص 48 .

30) السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة للأستاذ عبد الاله بلقزيز في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي . بيروت . م د و ع . ط1 . 2002 ص 14 - 15 .

31) في د.ثناء فؤاد عبد الله : مرجع سبق ذكره . ص 64 .

32) د. فايز الربيع : الديمقراطية بين التأصيل و المقاربة السياسية. عمان. دار الحامد للنشر و التوزيع 2004 . ص33 .

33) نفس المرجع . ص 34 .

34) انتوني جيدنز : الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية . ترجمة : زايد محمد محي الدين . مراجعة و تقديم : محمد الجوهري. لندن 1998 . ص 130 .

35) برهان غليون : مرجع سبق ذكره . ص 28 .

36) الربيع العربي .. مخاوف محققة من تجربة الانقلاب العسكري . مقال للاستاذ صلاح قلاب . نقلا عن الشرق الأوسط الخميس 2011/11/8 .

37) نعوم تشومسكي : القوة و الارهاب ، جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية . ترجمة : ابراهيم يحي الشهابي . دمشق . دار الفكر . ط1 . 2003 ص 162 .

38) Noam chomsky : les dessous de la politique de l’oncle sam . alger . les editions EL HIKMA 2000 . p 16 .

39) ميشال بوغنون – موردان : امريكا التوتاليتارية . الولايات المتحدة و العالم الى اين ؟ عربة : خليل احمد خليل . بيروت . دار الساقي . ط 1 . 2002 ص 163 - 164 .

40) نفس المرجع . ص 119 .

41) نفس المرجع . ص 148 .

42) هنري كيسنجر : هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية . ترجمة : عمر الأيوبي . بيروت . دار الكتاب العربي 2002 . ص 186 – 187 .

43) نفس المرجع . ص 186 – 187 .

44) http ://aafaqcenter.com/index.php/post.888 .

45) حوار الدكتور محمد حسنين هيكل مع جريدة الاهرام بتاريخ 2011/10/24 .

46) نفس المرجع .

47) http ://www.albaath-media.sy/index.php.